

كفاءة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية دراسة تطبيقية مقارنة لخمسة عشر قطاع مصرفي عربي لسنة 2016

The Efficiency of Islamic Banking in the Arab Countries: A Comparative Applied Study of Fifteen Arab Banking Sectors for 2016

د. مولاي الطاهر
جامعة سعيدةDjebbourimed807@gmail.comط.د. رحماني أحمد
جامعة تلمسانrahmanikarime93@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى خمسة عشر (15) قطاع مصرفي عربي، و هذا باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفقا لنموذج عوائد الحجم المتغيرة بالتوجه المدخلي. تمثلت متغيرات الدراسة في: مجموع الموجودات و الودائع كمدخلات و مجموع القروض كمخرجات؛ أظهرت النتائج أنه وفقا لنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي من بين كل الصناعات المصرفية الإسلامية العربية محل الدراسة، حققت الصيرفة الإسلامية العراقية مؤشر الكفاءة التقنية و الحجمية التامة 100%، بينما حققت الصيرفة الإسلامية السعودية و العمانية و اللبنانية بالإضافة إلى السورية مؤشر الكفاءة التقنية التامة 100%، في حين أظهروا تديني في كفاءتهم الحجمية، على عكس ذلك حققت الصناعة المصرفية الإسلامية الكويتية و القطرية الكفاءة الحجمية التامة 100% أمام تديني كفاءتهما التقنية، أما بقية القطاعات المصرفية الإسلامية العربية محل الدراسة فهي غير كفؤة لا تقنيا و لا حجميا مما دفعنا إلى تحديد مستويات التخفيض في المدخلات الفائضة لتحسين كفاءة الصيرفة الإسلامية العربية غير الكفؤة.

الكلمات المفتاحية: القطاعات المصرفية، الصيرفة الإسلامية، أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، الكفاءة التقنية، الكفاءة الحجمية، عوائد الحجم المتغيرة.

Abstract:

The objective of this study is to evaluate the efficiency of Islamic banking at the level of fifteen (15) Arab banking sectors. In this respect, the researcher applied the DEA method in accordance with the variable returns to scale model with the input oriented. The variables of the study were: Total Assets and Deposits as Inputs, and Total Loans as Outputs. The results showed that according to the variable returns to scale model with input oriented of all Arab Islamic banking industries subject of the study, the Iraqi Islamic banking has achieved 100% of technical and scale efficiency index. However, the Islamic banking in Saudi Arabia, Oman and Lebanon, as well as Syria, achieved 100% of technical efficiency index, with a decline in their scale efficiency. In contrast, the Kuwaiti and Qatari Islamic banking industry achieved 100% of scale efficiency with a decline in their Technical efficiency. Whereas, the rest of the Islamic Arab banking sectors subject of the present study are neither competent in their technical efficiency nor in their scale efficiency. This led us to determine the reduction in the levels of surplus inputs to improve the efficiency of inefficient Islamic banking at the level of Arab banking sector.

Keywords: Banking sectors, Islamic Banking, Data Envelopment Analysis, Technical Efficiency, Scale Efficiency, Variable Returns to scale.

مقدمة:

رغم حداتها استطاعت المصارف الإسلامية أن تثبت وجودها في الساحتين العربية و العالمية بفضل النتائج الجديدة التي حققتها تزامنا مع الأزمات الاقتصادية و المالية التي عصفت بأغلب اقتصاديات دول العالم، و قد أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات و العملاء و الأصول منذ نشأتها في الستينات.

تلعب المصارف الإسلامية دور جوهري في التنمية الاجتماعية في الدول العربية، و إحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة و تحفيز الاقتصاديات و تنشيطها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، فمن مميزات أن علاقتها مع أصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن و مدين، بل هي تؤكد على مبدأ تقاسم المخاطر و الأرباح و الخسائر، كما أن المصارف الإسلامية تستهدف منح الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر و التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظرا لعدم امتلاكها الضمانات المطلوبة من قبل المصارف و المؤسسات التقليدية، و بالتالي فإن لتوسيع التمويل الإسلامي في الدول العربية دور كبير في تعزيز الشمول المالي. (اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي، إدارة البحوث و الدراسات المصرفية، 2017)

مشكلة الدراسة:

إن التحديات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية تدعو إلى ضرورة البحث باستمرار عن معلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، بهدف معرفة مدى تفوق أحد القطاعات على الآخر من حيث الكفاءة لاقتراح التحسينات الممكنة لتطوير كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى القطاعات العربية الأقل كفاءة، و عليه تتمحور إشكالية البحث فيما يلي:

ما هو مستوى كفاءة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية؟

و تنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم البنوك الإسلامية، نشأتها و أبرز خصائصها؟.

- ما هو واقعها محليا و عالميا؟.

- هل هناك تفاوت في مستويات كفاءة الصيرفة الإسلامية بين القطاعات المصرفية العربية؟

- ما هي أهم التحسينات المقترحة لمعالجة الخلل في القطاعات المصرفية الإسلامية الأقل كفاءة؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من كونه يسلم الضوء على الصيرفة الإسلامية التي تلعب دور حيوي في دعم اقتصاديات الدول العربية من خلال التأثير على التنمية المالية، حيث يعمل النظام المصرفي الإسلامي الكفاء على زيادة الدخل القومي و الثروة، من خلال تحفيز الأفراد و المؤسسات على التعامل مع البنوك، خاصة في ظل حرج الكثير من التعاملات الربوية التي يحرمها الإسلام، و هنا يُبرز أكثر دور البنوك الإسلامية في دعم التنمية بطرق تختلف عن أساليب البنوك التقليدية.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تقييم كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى الدول العربية منفردة و مجتمعة، لمعرفة أي الدول تتفوق في هذا المجال الذي صار يشكل إستراتيجية تفكر كل دول العالم باللجوء إليها للتصدي لمختلف الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها القطاعات المصرفية بسبب الأزمات، كما تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح التحسينات الممكنة على كفاءتها من خلال حثها على التقليل من الهدر في موارد الصيرفة الإسلامية و رفع إنتاجها إلى المستويات القصوى.

فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- الفرضية الأولى: هناك تفاوت في مستويات كفاءة الصيرفة الإسلامية بين القطاعات المصرفية العربية.

- الفرضية الثانية: هناك إمكانية لتحسين كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى القطاعات المصرفية العربية الأقل كفاءة.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت كفاءة القطاعات المصرفية الإسلامية، و قد اقتصرنا على أقربها من ناحية المضمون على النحو التالي:

- دراسة (Hamim.S et al 2006) تناول فيها الباحثان:

"Efficiency Of Islamic Banking In Malaysia : A Stochastic Frontier Approach "

تهدف الدراسة إلى تطبيق أسلوب حد التكلفة العشوائية (SFA)، لتقييم كفاءة البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية في ماليزيا، و هذا من خلال قياس الكفاءة التقنية و كفاءة التكاليف ل 42 بنك إسلامي و نافذة خلال الفترة 1997-2003.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التقليدية في ماليزيا أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية، و هذه الأخيرة كانت كفاءتها أكبر من النوافذ الإسلامية، بينما كانت كفاءة النوافذ الإسلامية في البنوك الأجنبية أكبر منها في النوافذ الإسلامية الماليزية.

- دراسة (أحمد حسين بتال) تناول فيها الباحث:

"تقدير كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"

تهدف الدراسة إلى قياس أداء المصارف الإسلامية في العراق خلال فترة الإصلاح الاقتصادي و التي طبقت بعد عام 2004 و بالضبط خلال الفترة 2007، 2012 باستخدام (DEA)، و اتبعت الدراسة أسلوب الوساطة المالية في تحديد المدخلات و المخرجات المصرفية و تم توظيف طريقة عوائد الحجم المتغيرة لتقدير الكفاءة، حيث تمثلت مدخلات الدراسة في (التكاليف المصرفية و الإدارية) و مخرجين هما (الاستثمارات و التسهيلات الائتمانية).

و خلصت نتائج الدراسة أن متوسط الكفاءة المصرفية لعينة المصارف بلغت 67%، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الكفاءة المصرفية تتزايد بشكل تدريجي خلال المدة 2007-2012، مما يؤكد الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح المصرفي التي طبقتها العراق بعد عام 2004.

- دراسة (شوقي بورقبة، 2011) تناول فيها الباحث:

"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"

تهدف إلى استخدام النسب المالية و الطريقة القياسية لقياس و تحليل الكفاءة التشغيلية و مقارنتها بين 15 بنك تقليدي و 17 بنك إسلامي للفترة الممتدة بين (2000-2008).

كشفت نتائج الدراسة أن البنوك التقليدية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية في استغلال الموارد المتاحة و كذا التحكم في التكاليف.

منهج الدراسة:

يشمل جانبين أساسيين:

الجانب النظري: يتضمن دراسة وصفية تبرز مفهوم المصطلحات الأساسية للموضوع، متمثلة في البنوك الإسلامية و الكفاءة المصرفية.

الجانب التطبيقي: تم الاستعانة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة، لأنها تسمح بتقييم مستويات الكفاءة الحجمية التي تدل على مستوى التوفيق بين الموارد و النواتج و قدرة القطاعات على استغلال كل حجمها لتعظيم مخرجاتها، و الكفاءة التقنية التقنية التي توحى بمستوى التوليف بين المدخلات و المخرجات، كما يسمح هذا النموذج باقتراح التحسينات الممكنة على موارد و نواتج القطاعات الأقل كفاءة بناء على نظيرتها التي تحقق مستويات أفضل من الكفاءة.

و للإجابة على الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم مجتمع متكامل و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في المسار الإسلامي (شوقي بورقية، 2011)، و هنا تجدر الإشارة إلى أنه ليس من الجائز إطلاق تصنيف المصرف الإسلامي كمصرف تجاري، حيث أن الطبيعة الربوية التي تحيط بغالبية أشكال الائتمان قصير الأجل تقطع بعدم إمكانية اعتماد المصرف الإسلامي على التعامل في نطاقه، و بالتالي فإن المصرف الإسلامي يمكن تصنيفه على أنه من مصارف الادخار أو مصارف الاستثمار، و النظرة الأكثر واقعية للمصرف الإسلامي تصنفه وفق مكانة متداخلة بين النوعين السابقين. (ضياء مجيد، 1997، ص 35)

المحور الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية.

الكفاءة هي تعبير عن مدى قدرة البنك على تحقيق أكبر مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا و الموارد المتاحة، و بهذا فهي بذلك تعبر عن العلاقة بين مخرجات البنك و مدخلاته بنسبة مئوية و هي كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج، بمعنى كمية الإنتاج الناتجة عن استخدام عنصر إنتاجي، خصوصا العمل و رأس المال. (نعمة الله نجيب، 2001)

المحور الثالث: عرض و تحليل النتائج.

نحاول ضمن هذا الإطار التعرف على بعض الجوانب الواقعية لمختلف المصطلحات التي تم التعرف عليها في الجانب النظري، و من أجل ذلك قمنا بتقييم كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى الدول العربية، و قبل ذلك قمنا بتحديد عينة و حدود الدراسة، و كذا أدواتها و متغيراتها.

أولاً- مجتمع و عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في خمسة عشر دولة عربية خلال 2016، سواء تلك التي يتضمن قطاعها المصرفي على عدد كبير من البنوك الإسلامية على غرار السودان و البحرين و العراق، أو تلك التي لا يحتوي قطاعها سوى على عدد قليل منها مثل الجزائر و المغرب و سلطنة عمان.

ثانياً- أدوات الدراسة:

تم قياس كفاءة البنوك باستخدام أسلوب التحليل التطويقي (DEA) للبيانات وفقا لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC) بالتوجه المدخلي تحت فرضية أن البنوك يمكنها التحكم أكثر ببيئتها الداخلية (المدخلات) لتحسين كفاءتها، و يعطى الشكل الرياضي ذا التوجه المدخلي (BCC-I) على الشكل التالي: (Svend Rasmusse, 2011, p59)

BCC بوجه المدخلى (النموذج المقابل)Min θ_0 Subject To $\sum_{j=1}^n x_{ij} \leq \theta_0 x_{i0}$ $i=1, 2, \dots, m;$ $\sum_{j=1}^n y_{rj} \geq y_{r0}$ $r=1, 2, \dots, s;$ $\sum_{j=1}^n j = 1$ $j= 1, 2, \dots, n;$ $\theta_0, x_{ij} \geq 0$

حيث أن:

عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU) التي يتم تقييم كفاءتها **J**مؤشر الكفاءة للوحدة j التي يجري تقييمها. **θ** قيمة المدخل i المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرار j . **X_{ij}** قيمة المخرج r المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار j . **Y_{rj}** عدد المدخلات المستعملة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار DMU. **J**عدد المخرجات المنتجة من قبل كل وحدة اتخاذ قرار DMU. **R**

ثالثاً- مدخلات و مخرجات الدراسة:

بالاعتماد على منهج الوساطة الذي يفترض أن البنك هو وسيط بين أصحاب العجز و الفائض تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو

التالي:

- المدخلات: الموجودات، الودائع؛

- المخرجات: القروض؛

جدول رقم: 1

البيانات المالية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية (مليار دولار)

مخرجات	مدخلات		الدولة
	الموجودات	الودائع	
القروض			
85.1	132.6	96.2	الإمارات
99.6	150.5	118.7	السعودية
28.9	55.5	35.4	البحرين
60	87.1	58.7	الكويت
1.5	2.3	1.1	سلطنة عمان
61.1	89.5	58.8	قطر
11.8	19.5	11.7	السودان
1.1	2.2	1.1	الجزائر
1.5	1.9	1.4	تونس
0.2	0.7	0.5	لبنان
2.9	9.5	7.5	مصر
7.1	10.4	9.4	الأردن
0.1	1.3	0.5	سوريا
1	1.7	0.9	فلسطين
71	45	51	العراق

المصدر: المصارف المركزية و المواقع الإلكترونية للمصارف الإسلامية العربية.

رابعا- قياس الكفاءة باستخدام نموذج (VRS-I):

قمنا في هذه المرحلة بالاحتفاظ بمستوى الإنتاج الحالي للبنوك و العمل على تقليص المدخلات إلى أكبر حد تحت فرضية اقتصاديات الحجم المتغيرة، و يتم ذلك من خلال عرض درجات الكفاءة ثم وصف و تحليل و تفسير النتائج، و أخيرا الوحدات المرجعية و التحسين المطلوب في البنوك غير الكفؤة.

1- درجات الكفاءة:

تظهر النتائج كفاءة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية بعد تطبيق نموذج (VRS-I) باستخدام XL-DEA، و التي تم تجميعها من جداول درجات الكفاءة (Efficiency Scores) و جدول مرجعيات الأوزان (Efficient Peers and Weight) على النحو التالي:

الجدول رقم: 2

درجات كفاءة الصيرفة الإسلامية و القطاعات المرجعية وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي لسنة

2016. (مليون دولار)

البنك المرجعي	مصدر عدم الكفاءة	غلة الحجم	BCC-I		كفاءة تقنية (CCR-I)	البلد	الرقم
			كفاءة حجمية	كفاءة تقنية			
15-2	حجمي و تقني	متناقصة	0.724	0.877	0.635	الإمارات العربية المتحدة	1
2	حجمي	متناقصة	0.603	1.000	0.603	السعودية	2
5-15	تقني أكثر	-	0.999	0.587	0.586	البحرين	3
5-15	تقني	-	1.000	0.734	0.734	الكويت	4
5	حجمي	متزايدة	0.980	1.000	0.980	سلطنة عمان	5
5-15	تقني	-	1.000	0.746	0.746	قطر	6
5-15	تقني أكثر	متزايدة	0.998	0.726	0.724	السودان	7
5-10	حجمي و تقني	متزايدة	0.863	0.832	0.718	الجزائر	8
15-10-5	حجمي و تقني	متزايدة	0.820	0.939	0.770	تونس	9
10	حجمي	متزايدة	0.287	1.000	0.287	لبنان	10
15-10-5	تقني أكثر	متزايدة	0.930	0.299	0.278	مصر	11
15-10-5	تقني أكثر	متزايدة	0.992	0.547	0.543	الأردن	12
10	حجمي	متزايدة	0.144	1.000	0.144	سوريا	13
15-10-5	حجمي و تقني	متزايدة	0.817	0.977	0.798	فلسطين	14
15	لا يوجد	-	1.000	1.000	1	العراق	15
			0.810	0.818	0.636	المتوسط	

المصدر: نتائج برنامج XL-DEA.**2- وصف و تحليل درجات كفاءة الصيرفة الإسلامية ذات التوجه المدخلي (BCC-I):**

يظهر الجدول رقم (2) أن درجات كفاءة التقنية و الحجمية للصيرفة الإسلامية في العراق تساوي (1) الواحد لكلى المؤشرين، و بالتالي فهي كفئة تقنيا و حجمياً دون مدخلات فائضة و لا مخرجات راكدة.

بينما أظهر أن الصيرفة الإسلامية في كل من الإمارات، السعودية، سلطنة عمان و سوريا كفئة تقنيا بدرجات كفاءة تقنية تساوي الواحد (1)، إلا أنها غير كفؤة حجمياً لأن درجات كفاءتها الحجمية كانت أقل من الواحد (1).

في حين أن بقية القطاعات المصرفية العربية الإحدى عشر (11) المتبقية فظهرت صناعتها المصرفية الإسلامية غير كفؤة فنياً و حجمياً لتحقيقها لدرجة كفاءة أقل من واحد لكلى المؤشرين و قيمه الراكدة لا تساوي (0) صفر.

و هو ما انعكس سلباً على كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى القطاع المصرفي العربي ككل الذي افتقد للكفاءة الفنية و الحجمية بنسبتي 81.8% و 81% على الترتيب.

3- تفسير نتائج كفاءة الصيرفة الإسلامية حسب نموذج (BCC-I):

بعد وصف مخرجات XL-DEA المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفقاً لنموذج و (BCC-I) يمكننا تفسيرها على النحو التالي:

أظهرت النتائج المجمعة عدم وصول الكفاءة الصيرفة الإسلامية داخل القطاعات المصرفية العربية مجتمعة إلى المستويات المطلوبة، حيث أنها مازالت بعيدة عن التوليف الجيد بين مدخلاتها و مخرجاتها و كذا استغلال كل حجمها لتعظيم مخرجاتها (التحكم في التكاليف).

و قد تفوق القطاع المصرفي العراقي من حيث صناعة المصرفية الإسلامية أمام بقية القطاعات الأخرى محل الدراسة، و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100% التي تدل أنها -الصيرفة الإسلامية- تحسن التوليف بين مدخلاتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات، و ذلك بحكم

أن القطاع المصرفي الكفاء هو الذي يحسن استغلال موارده و الودائع التي في حوزته لمنح الائتمان الذي يعود عليه بأكثر قدر من المنتجات. عكس الصيرفة الإسلامية في بعض القطاعات المصرفية العربية محل الدراسة التي أظهرت أنها كفئة تقنيا لأنها تحسن التوليف بين مدخلاتها

و مخرجاتها، في حين لا تتحكم جيداً في حجمها لأنها غير كفؤة حجمياً، على غرار السعودية و الإمارات و سلطنة عمان و سوريا، كما أظهر بعضها الآخر أنه كفاء حجمياً و يحسن التوفيق بين مدخلاته و مخرجاته إلا أنه غير كفاء تقنياً، كما هو الحال بالنسبة للقطاع المصرفي

الكويتي و القطري، في حين لم تحقق الصيرفة الإسلامية في بقية القطاعات محل الدراسة لا الكفاءة التقنية و لا الحجمية التامة، و هذا لابتعادها الكلي عن التوليف الجيد بين مواردها و منتجاتها و حتى التحكم في تكاليفها لتعظيم مخرجاتها.

إن الصيرفة الإسلامية في كل من القطاعات المصرفية الإماراتية و السعودية و البحرينية و العمانية و القطرية و الجزائرية و التونسية و اللبنانية و المصرية و الأردني بالإضافة إلى السورية و الفلسطينية غير كفؤة حجمياً لأنها حققت درجات كفاءة حجمية أقل من الواحد (1)، أي

أنها لا تحسن التوفيق بين مواردها و منتجاتها فهي استطاعت أن تعظم مخرجاتها باستخدام فقط (72.4%، 60.3%، 99.9%، 98%، 99.8%، 86.3%، 82%، 28.7%، 93%، 99.2%، 14.4%، 81.7%) على الترتيب، و عليه يمكن إرجاع أحد أسباب عدم

تحقيق الكفاءة الكلية التامة 100% إلى عدم تحكم هذه القطاعات في حجم صيرفتها الإسلامية، و بالتالي فإننا نقترح عليها التوسع بمقدار

الفرق بين مؤشر الكفاءة الحميمية التامة 100%، أي بنسبة (27.6%، 39.7%، 0.1%، 2%، 0.2%، 13.7%، 18%، 71.3%، 7%، 0.8%، 86%، 18.3%) مع مراعاة طبيعة عوائد الحجم، فإذا كانت متزايدة فإن هذا يدل على أنها تعمل عند حجم أو مستوى من المخرجات يقل عن الحجم الكفاء، و بالتالي فإن الزيادة في المخرجات سوف تتطلب زيادة أقل في المدخلات، و هذا بالنسبة للصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي العماني و السوداني الجزائري و التونسي و اللبناني و المصري و الأردني و السوري بالإضافة إلى الفلسطيني، أما إذا كانت تنشط وفق عوائد الحجم المتناقصة فهذا يعني أنها تنشط عند حجم يزيد عن الحجم الكفاء، و بالتالي فإن الزيادة في المخرجات سوف تتطلب زيادة أكبر في المدخلات و هذا للصيرفة الإسلامية في القطاعات الأكبر حجماً على غرار السعودي و الإماراتي، و التي تريد أن تستخدم خبرتها لتعظيم كفاءتها بدون استخدام كل حجمها، و عليه يوجد أمامها إمكانية للتوسع مما يؤهلها مستقبلاً لأن تكون ضمن القطاعات المصرفية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

4- التحسينات الممكنة على كفاءة الصيرفة الإسلامية:

إن مخرجات هذه الدراسة تقدم حلولاً للقطاعات العربية التي ترغب في تحسين كفاءة صيرفتها الإسلامية للاقترب أكثر من القطاعات الرائدة وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة.

الجدول رقم: 3

مستويات التخفيض المطلوبة في مدخلات البنوك غير الكفؤة (BCC-I). بالمليون دولار

القطاع المصرفي	المدخلات و المخرجات	القيم لفعلية	تخفيض	التباطؤ	التحسين
الإمارات	المخرجات	85.100	0.000	0.000	85.100
	المدخلات	132.600	-16.297	-19.291	97.012
	الودائع	96.200	-11.823	0.000	84.377
السعودية	المخرجات	99.600	0.000	0.000	99.600
	المدخلات	150.500	0.000	0.000	150.500
	الودائع	118.700	0.000	0.000	118.700
البحرين	المخرجات	28.900	0.000	0.000	28.900
	المدخلات	55.500	-22.932	-13.433	19.134
	الودائع	35.400	-14.627	0.000	20.773
الكويت	المخرجات	60.000	0.000	0.000	60.000
	المدخلات	87.100	-23.144	0.000	38.242
	الودائع	58.700	-15.598	-25.714	43.102
عمان	المخرجات	1.500	0.000	0.000	1.500

2.300	0.000	0.000	2.300	الموجودات	المدخلات	
1.100	0.000	0.000	1.100	الودائع		
61.100	0.000	0.000	61.100	القروض	المخرجات	قطر
38.918	27.891	-22.692	89.500	الموجودات	المدخلات	
43.892	0.000	-14.908	58.800	الودائع		
11.800	0.000	0.000	11.800	القروض	المخرجات	السودان
8.628	-5.531	-5.341	19.500	الموجودات	المدخلات	
8.495	0.000	-3.205	11.700	الودائع		
1.100	0.000	0.000	1.100	القروض	المخرجات	الجزائر
1.808	-0.023	-0.369	2.200	الموجودات	المدخلات	
0.915	0.000	-0.185	1.100	الودائع		
1.500	0.000	0.000	1.500	القروض	المخرجات	تونس
1.784	0.000	-0.116	1.900	الموجودات	المدخلات	
1.315	0.000	-0.085	1.400	الودائع		
0.200	0.000	0.000	0.200	القروض	المخرجات	لبنان
0.700	0.000	0.000	0.700	الموجودات	المدخلات	
0.500	0.000	0.000	0.500	الودائع		
2.900	0.000	0.000	2.900	القروض	المخرجات	مصر
2.837	0.000	-6.663	9.500	الموجودات	المدخلات	
2.240	0.000	-5.260	7.500	الودائع		
7.100	0.000	0.000	7.100	القروض	المخرجات	الأردن
5.689	0.000	-4.711	10.400	الموجودات	المدخلات	
5.142	0.000	-4.258	9.400	الودائع		
0.200	0.100	0.000	0.100	القروض	المخرجات	سوريا
0.700	-0.600	0.000	1.300	الموجودات	المدخلات	
0.500	0.000	0.000	0.500	الودائع		
1.000	0.000	0.000	1.000	القروض	المخرجات	فلسطين
1.661	0.000	-0.039	1.700	الموجودات	المدخلات	
0.879	0.000	-0.021	0.900	الودائع		
71.000	0.000	0.000	71.000	القروض	المخرجات	العراق

45.000	0.000	0.000	45.000	الموجودات	المدخلات	
51.000	0.000	0.000	51.000	الودائع		

المصدر: نتائج برنامج XL-DEA.

- بالنسبة للصيرفة الإسلامية الإماراتية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (85.100 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 11.823 مليون دولار أي بنسبة 12.2%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 35.588 مليون دولار أي بنسبة 26.8% منها 19.291 مليون دولار عبارة عن موجودات فائضة (تباطؤ في الموجودات).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية في البحرين: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (28.900 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 14.627 مليون دولار أي بنسبة 41.3%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 36.365 مليون دولار أي بنسبة 65.5% منها 13.433 مليون دولار عبارة عن موجودات فائضة (تباطؤ في الموجودات).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية في الكويت: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (60.000 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنه تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 15.598 مليون دولار أي بنسبة 26.5%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 48.85 مليون دولار أي بنسبة 56.09%، منها 25.714 مليون دولار عبارة عن موجودات فائضة (تباطؤ في الموجودات).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية القطرية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (61.100 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 14.908 مليون دولار أي بنسبة 25.3%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 50.583 مليون دولار أي بنسبة 56.5% منها 27.891 مليون دولار عبارة عن موجودات فائضة (تباطؤ في الموجودات).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية السودانية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (11.800 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنه تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 3.205 مليون دولار أي بنسبة 27.3%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 10.872 مليون دولار أي بنسبة 55.75% منها 5.531 مليون دولار عبارة عن موجودات فائضة (تباطؤ في الموجودات).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية في الجزائر: يمكنه تقديم نفس المستوى من القروض (1.100 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنه تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 0.185 مليون دولار أي بنسبة 16.81%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 0.392 مليون دولار أي بنسبة 17.8%، منها 0.023 مليون دولار عبارة عن تباطؤ في الموجودات (موجودات فائضة).
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية التونسية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (1.500 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 0.085 مليون دولار أي بنسبة 6.07%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 0.116 مليون دولار أي بنسبة 6.10% في ظل عدم وجود ودائع و موجودات فائضة.
- بالنسبة للصيرفة الإسلامية في مصر: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (2.900 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 5.260 مليون دولار أي بنسبة 70.13%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 6.663 مليون دولار أي بنسبة 70.13% أيضا في ظل عدم وجود ودائع و موجودات فائضة.

- بالنسبة للصيرفة الإسلامية الأردنية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (7.100 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 4.258 مليون دولار أي بنسبة 45.29%، كما يمكنها تخفيض موجوداتها ب 4.711 مليون دولار أي بنسبة 45.29% أيضا في ظل عدم وجود ودائع و موجودات فائضة.

- بالنسبة للصيرفة الإسلامية في سوريا: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (0.100 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض موجوداتها ب 0.600 مليون دولار أي بنسبة 46.15% عبارة عن موجودات فائضة غير مستقلة، رغم تحقيق الصيرفة الإسلامية السورية للكفاءة التقنية الصافية التامة خلال سنة الدراسة.

- بالنسبة للصيرفة الإسلامية الفلسطينية: يمكنها تقديم نفس المستوى من القروض (1.00 مليون دولار) و لكن بمستوى أقل من المدخلات، حيث يمكنها تخفيض مبالغ الودائع بقيمة 0.021 مليون دولار % و الموجوداته ب 0.039 مليون دولار، أي بنسبة 2.29% لكل منهما في ظل عدم وجود ودائع و موجودات فائضة.

الخاتمة:

تعرف الساحة المصرفية العربية تنافسية شديدة بين البنوك الإسلامية ، حيث تسعى البنوك الإسلامية لفرض منطقتها بالاعتماد على الخدمات الإسلامية التي تقدمها و التي يُفضّل الكثير من العملاء اقتنائها لأنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية (التعاملات الربوية)، مما يحتم عليهم تأطير كفاءتهم باستمرار من خلال تحديد أسباب عدم الكفاءة و معالجتها باستمرار.

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أسلوب مهم يستخدمه المحللون و المسكرون و المدراء لتقييم و مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية و معرفة مدى تفوق أحدهم على الآخر، و مدى التحسينات التي تكفل لهم الاستمرار و اللحاق بركب البنوك الرائدة محليا و إقليميا و حتى عالميا.

إن مخرجات هذه الدراسة تقدم حولا للقطاعات المصرفية العربية التي ترغب في تحسين الكفاءة التقنية للصيرفة الإسلامية عبر التوليف الجيد بين مدخلاتها و مخرجات و الحجمية للاقتراب أكثر من القطاعات الرائدة، و قد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الصيرفة الإسلامية على مستوى إجمالي القطاع المصرفي العربي غير كفئة فنيا و حجميا وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة، لأن متوسط مؤشر كفاءتها النسبية و الحجمية أصغر من الواحد (81.8%) و (81%) على التوالي.
- أثبتت الصيرفة الإسلامية العراقية تفوقها من حيث الكفاءة التقنية و الحجمية على كافة القطاعات المصرفية العربية مما جعلها مرشحة و بدون منازع لأن تكون مرجعا لها من حيث التقليل في الهدر من الموارد و /أو تحقيق المستويات القصوى من الإنتاج.
- من حيث الكفاءة الحجمية فباستثناء الصيرفة الإسلامية العراقية و القطرية التي أثبتت قدرتها على التحكم في حجمها لتعظيم إنتاجها، فإن بقية القطاعات لا زالت بعيدة عن التوفيق بين مواردها و إنتاجها (التحكم في التكاليف) من أجل الوصول للمستويات القصوى للإنتاج.
- وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة فإن الصيرفة الإسلامية للقطاعات المصرفية السعودية و العمانية و اللبنانية و السورية و العراقية حققت الكفاءة التامة 100% لأنها تحسن التوليف بين مدخلاتها (الموجودات، الودائع) لتحقيق أكبر حجم ممكن من المخرجات (القروض)، عكس بقية القطاعات الأخرى التي أظهرت صيرفتها الإسلامية كفاءة متدنية رغم الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها.
- إن الصيرفة الإسلامية على مستوى مجمل القطاع المصرفي العربي لا تستخدم كل إمكانياتها المتاحة مما جعلها تعاني من نقص الكفاءة الحجمية، و بالتالي فإنها تستطيع تحسين كفاءتها من خلال التوسع أكثر في حجمها وفقا لنوع غلة الحجم الممكنة لذلك (متزايدة أو متناقصة).
- الصيرفة الإسلامية العربية أمام تحدّ كبير في ظل انهيار أسعار البترول و التحرر المصرفي المتزايد، و بالتالي عليها الالتفات باستمرار لكفاءتها و العمل على تحسينها من خلال التوليف الجيد بين مواردها و منتجاتها.
- أثبتت تدبّي كفاءة الصيرفة الإسلامية داخل القطاعات العربية المتصدرة من حيث الموجودات و القروض و الودائع، أنّ ذلك لا يشكل معيار كافي لإثبات الكفاءة الفنية و/أو الحجمية، عكس القطاعات المصرفية الصغيرة نسبيا و التي استطاعت أن تحقق مؤشرات جيدة لكفاءة الصيرفة الإسلامية سواء الفنية و/أو الحجمية، و تُرغم القطاعات المصرفية الكبرى على أن تتخذها مرجعا للتوليف الجيد بين المدخلات و المخرجات و استخدام كل حجمها أثناء القيام بنشاطها.

الهوامش:

- 1- اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي، إدارة البحوث و الدراسات المصرفية، 2017.
- 2- أحمد حسين بتال، تقدير كفاءة المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، الملتقى الدولي العاشر (10) للإقتصاد الإسلامي.
- 3- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، ورقلة، 2001.
- 4- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 35.
- 5- نعمة الله نجيب و اخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 6- Hamim.S, Ahmed Mokhtar, (2006)Efficiency Of Eslamic Banking In Malaysia: A Statistic Frontier Approach, Journal Of Economic Cooperation 27, 02, p37-70.
- 7- Svend Rasmussen, Production Economies: The Basic Theory Of Production Optimisation, Springer, 2011, p59.